

كلية الاقتصاد

التقود والمصارف

السنة الثالثة
د . مازن ديب

القسم الثاني

18

العام الدراسي 2024 \ 2025

الباب الثاني

النظرية النقدية

تهدف دراسة النظرية النقدية إلى تحليل العوامل التي تحدد قيمة النقود في فترة محددة ، وتلك التي تؤثر في التشغيل والإنتاج والمستوى العام للأسعار . بالإضافة إلى حصر النظريات النقدية الأساسية التي رافقت التطور الاقتصادي والاجتماعي .

ومن الجدير بالذكر ، الإشارة إلى مساهمة ابن خلدون في مقدمته ، في تحليل طبيعة النقود وأهميتها في الاقتصاد ، مؤكداً ثبات قيمة معدني الذهب والفضة . كما أضاف تلميذه المقرئ أن الإسراف في إصدار النقود ، يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، واضعاً بذلك حجر الأساس لقانون غريشام ، الذي سيظهر لاحقاً ، والمتضمن ، أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول في الأسواق .

لقد تطورت النظرية النقدية منذ نهاية القرن الثامن عشر ، أي منذ ظهور النظرية التقليدية ، بالتوافق مع التطور الاقتصادي في الحياة العملية . وفي أوائل القرن التاسع عشر ، كانت مسألة تحديد العوامل وتفسير تقلبات قيمة النقود ، موضوعاً مطروحاً على البحاث ، فكانت نظرية كمية النقود ، التي اهتمت بكمية النقود المتداولة كعامل مؤثر في قيمة النقود . وفي نهاية القرن نفسه ، ظهرت النظرية النفسية للنقود ، متخذة من العوامل المؤثرة في الدخل أساساً لتقلبات قيمة النقود . فالمدرسة السويدية بإدارة فيكسل ، ومن ثم في الثلاثينات والأربعينات ظهرت أفكار الاقتصادي كينز ، ومن ثم المدرسة النقدية المعاصرة وأفكار فريدمان ... الخ . وقد تضمن هذا الباب الفصول التالية :

- الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية .
- الفصل الثاني : النظرية النقدية النفسية .
- الفصل الثالث : نظرية فيكسل .
- الفصل الرابع : نظرية كينز .
- الفصل الخامس : نظرية هيكس - هانسن (التوازن الاقتصادي الكلي) .
- الفصل السادس : نظرية ميلتون فريدمان (الاتجاهات النقدية المعاصرة) .

تمهيد حول

تكوين أو ماهية النظرية النقدية

La formation de la théorie monétaire

تهدف دراسة النظرية النقدية ، إلى التعرف إلى العوامل التي تحدد قيمة النقود ، في فترة محددة ، وتلك التي تؤثر في الإنتاج والتشغيل والمستوى العام للأسعار ، ويتضمن هذا الباب التعرف إلى أهم النظريات النقدية التي ترافقت مع التطور الاقتصادي والنقدي .

لقد تضمنت مقدمة ابن خلدون ، تحليلاً لطبيعة النقود وأهميتها في الاقتصاد، مؤكداً على ثبات قيمة معدني الذهب والفضة ، اللذين استخدما أداة للتبادل والادخار ، موضحاً طبيعة العلاقة بين كمية النقود وتوزيعها . وحالة العمران وازدهار المعاملات . فالنقود لديه ، قيمة لكل متحول ، والذهب والفضة هما ذخيرة العالم ، وإن اقتنى الفرد سواهما في بعض الأحيان ، فإنما يقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حالة الأسواق ، التي هي بمعزل ، مفسراً أن العمران يوفر أو ينقص النقود ، لأنه يجلب النقود إلى البلاد الغنية ، وكذلك يؤدي الرخاء إلى سرعة تداول النقود وكثرة التعامل ، فينتج عن ذلك ارتفاع رقم النقود المتداولة ^(١) . واستكمل تلميذه المقرئزي ، موضحاً أن الإسراف في إصدار النقود ، يؤدي إلى ضعف وانخفاض قوتها الشرائية ، ووضع بذلك الأساس لقانون غريشام الذي سبق ومر معنا .

وكما اعتدنا عبر هذا المؤلف ، أن نعيد الأفكار إلى بداياتها التاريخية ، فقد ظهرت البدايات في كتابات اليونانيين من ارسطو Aristot وزينافون Zénaphon، حيث تم اكتشاف الفضة من قبلهم في مناجم لوريوم Laurium، وبعدها الذهب الذي استخدم باسم دينار يوس أوريوس ، أي الدينار الذهبي ، منتقلاً من اليونان إلى روما . إلا أن الظاهرة تبلورت مع الاكتشافات الجغرافية في القرن السادس عشر، وقيام الأسبان بحمل السبانك الثمينة من أمريكا اللاتينية والهند ، والتي أدت لاحقاً إلى ارتفاع الأسعار في بلادهم .

إلا أن العمل الفكري المنظم يعود إلى جان بودان Jean Bodin عام ١٥٦٨ م ، وماليستروا Malestroit . وفي عام ١٦٩١ م ، ظهر الفيلسوف لوك ، الذي سلط الأضواء على الأمور النظرية . ومنتظر هكذا حتى نصل إلى القرن

(١) مقدمة ابن خلدون : الفصل الخامس ، حقيقة الرزق والكسب ، ص. ٢٦٢ .

الثامن عشر ، ليظهر ديفيد هيوم ، والاييرلاندي كانتيلون إلى أن نصل إلى آدم سميث و ثروة الأمم عام ١٧٧٦ م ، لتظهر نظرية اقتصادية متكاملة ، والتي تبنتها الثورة الفرنسية ١٧٨٩^(١).

لقد أشار ميل إلى أن القوة الشرائية للنقود تعتمد على العلاقة بين كمية النقود وكمية السلع التي تشتري بها ، واضعاً هكذا الأسس الأولية لنظرية كمية النقود . وفي نهاية القرن التاسع عشر ، ظهرت النظرية النفسية ، التي اتخذت من التغيرات التي تطرأ على الدخل ، الأساس لتقلبات قيمة النقود . فالمدرسة السويدية التي أسسها ويكسل ، وبعدها المدرسة الهولندية اللتين أشرنا إليهما في بحث حياد النقود .

وفي الثلاثينات من القرن العشرين ظهرت أفكار الاقتصادي كينز ، التي تركزت على دراسة تأثير النقود على مستوى الإنتاج والتشغيل والمستوى العام للأسعار ، وعلى تحديد الكيفية التي تباشر بها النقود ذلك التأثير . فكانت أفكاره والاقتصاديين الذين جاؤوا بعده محورا للدراسات النظرية النقدية المعاصرة ، وذلك بعد مراجعات عديدة للنظرية التقليدية على ثلاثة مسارات أساسية^(٢) :

١- يجب أن يبتعد تعريف النقود عن كل أثر من آثار القواعد المعدنية ، ويستند إلى فكرة السيولة .

٢- دراسة القيمة يجب أن تكون المستند لنظرية كمية النقود .

٣- يجب ألا يكون دور النقود حياذيا .^١

ففي بداية القرن التاسع عشر لم تكن هناك سوى دولة وحيدة تتبنى قاعدة الذهب ، هي بريطانيا ، ومع ذلك عرفت الوحدات النقدية ثباتا مطلقا (عدا بعض الفترات الاستثنائية) ، وانحصرت الأفكار الرئيسية للنظرية النقدية التقليدية فيما يلي :

١- الوحدة النقدية عبارة عن ثقل معين من معدن يتمتع بحرية السك ، والأسعار ما هي إلا تعبير لعلاقة حرة للتبادل بين السلع وهذا المعدن ، الذي هو الذهب ، والذي هو سلعة ، بالرغم من قيامه بالدور النقدي ، والسلع النقدية الأخرى ليست سوى تمثيل مبسط له . أما الأوراق النقدية القانونية والحسابات الجارية فليست سوى سندات ائتمانية ، وليست نقودا .

٢- في القرن التاسع عشر كان يتم النقد في إصدار النقود وفقا لنظرية جان بودان ، أو لنظرية ريكاردو أو نظرية والراس التي أعطت صياغة جديدة لزيادة

(1) H.guitton et G. bramoullé,1987 ,la monnaie, op., cit ., p p. 336 - 338 .

(2) E.James ,1970 ,problèmes monétaires d'aujourd'hui,op.cit.p.7.

الكتلة النقدية والأسعار ، وأن سرعة تداول النقود تتمتع بمزايا النقود نفسها وتطرح السلبيات نفسها .

٣ - ليس للنقود تأثير على العناصر الحقيقية للاقتصاد القومي ، كمستوى النشاط الاقتصادي ، أو هيكل توزيع الدخل القومي الخ . فهي مجرد أداة لقياس القيمة ووسيط للتبادل ومخزن أو مستودع للقيمة .

وإذا كانت المفاهيم النقدية الأساسية ، قد ظهرت عبر التاريخ وتبلورت على يد الفيزيوقراط ، فإنها طرحت كنظرية على يد التقليديين ، كجزء من النظرية الاقتصادية العامة^(١) . وسنرى عبر الصفحات التالية النظريات النقدية الأساسية :

(1) Roy Harrod ,1971 ,la monnaie , traduit par . A. Berthoud et A.venema,Dunod Paris,p.137.

- برأيه أن النقود كالمسلعة تدخل ضمن مفاهيم الاقتصاد الجزئي micro-économie ، بالرغم من علاقة النظرية النقدية بالتحليل الكلي ونظرية النمو .

الفصل الأول

النظرية النقدية التقليدية^(١)

La théorie monétaire classique

تعتبر نظرية كمية النقود ، بداية جهد فكري منظم حول النقود ، بالرغم من ورود أفكار متناثرة سبقتها ، وخاصة لدى المدرستين التجارية والطبيعية *mercantilisme et la physiocratie* .

وهي بطبيعة الحال ، تعكس نظرة الفكر الاقتصادي التقليدي للعوامل العينية والنقدية . حيث كتب ميل : " إنه لو ظلت الأشياء الأخرى على حالها ، لاختلقت قيمة النقود اختلافاً عكسياً مع كميتها ، إذ تنخفض قيمة النقود ، كلما زادت كميتها ، وترتفع قيمة النقود كلما قلت كميتها . وعليه تتوقف قيمة النقود على كميتها " ^(٢) . ومن التمتع بهذه العبارة ، فإنها يمكن أن تكون الأساس لنظرية كمية النقود . وسوف نعرض فيما يلي الاتجاهات الأساسية لنظرية كمية النقود ، فالاتجاهات المطورة ، كي نصل إلى الاتجاهات النقدية الحديثة السائدة حالياً .

أولاً- نظرية كمية النقود : *la théorie de la quantité de la monnaie*

تحتل النقود الورقية القانونية ، موقعا بارزا ، من بين مكونات الكتلة النقدية الكلية ، فالأفراد والمؤسسات تتابع عن قرب ، تطور النقود ومكوناتها ، فهناك إلى اليوم من يعتقد أن كل زيادة في هذه الكتلة تعني التضخم .

لقد انطلق الفكر التقليدي من وضع الكمية قبل النوعية ، التي تتطلب استخدام عناصر قابلة للقياس . معتبرا أن كمية النقود ، هي السبب المحرك في الاقتصاد القومي ، فكل مرة تتغير فيها كمية النقود ، يتغير فيها المستوى العام للأسعار ، وفق علاقة خطية ، كما هي مستخدمة رياضياً . وهي تطبيق لنظرية قيمة الأشياء ، المتضمنة أن كل شيء نادر هو غالي . ولا تخرج النقود عن هذه النظرية المنطلقة من تأثير الكمية على القيمة . والتي تعني أنه إذا زادت كمية النقود ، فإنها تفقد شيئا من قيمتها . أي أنه ، إذا ازداد عرض النقود ، دون أن يرافقه تغير في الطلب ، فسيكون هناك اتجاه لتغير سعر النقود ، أي قيمتها ، كونها سلعة كالسلع الأخرى ، ندرتها تخلق قيمتها ، بالرغم من أن منفعتها غير مباشرة . بالإضافة إلى

(١) المذهب التقليدي : هو التحليل الاقتصادي الذي ظهر في انكلترا على يد سميث في نهاية القرن ١٨ : حيث تبنته الثورة الفرنسية ، غير دعه يعمل ويمر ، ثم أضاف كل من ريكاردو وميل وغيرهما أفكاراً متطورة ، وتبعهم في القرن ١٩ ، الفرد مارشال ، في إعادة صياغة هذا المذهب ، مطورا في مضمون هذه النظرية ، ومحافظا على جوهر الفروض التي يرتكز عليها الفكر التقليدي .

(٢) د.كمال شرف ، د.هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ . ووفقه تخضع عملية تحديد قيمة النقود إلى تفاعل العوامل المتعلقة بالعرض والطلب كسائر السلع والخدمات الأخرى .

وجود نوع من العلاقة العكسية بين قيمة النقود و أسعار جميع السلع الأخرى . و هذه العلاقة تعتبر نسبية بين مستوى الأسعار و كمية النقود . وعندما تنخفض كمية النقود ، يزداد الطلب ، فتتسع الأسعار ، الأمر الذي يؤكد العلاقة العكسية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار .

و يعتبر كل من ريكاردو و ميل ، واضعي الأسس الحقيقية الأكثر تطوراً و اكتمالاً لنظرية كمية النقود ، ممهدين السبيل لظهور فيشر و معادلته في عام ١٩١١م ، و التي هي^(١) :

$$ن \times م = ك \times م ، حيث أن :$$

ن = كمية النقود المتداولة la somme de toutes les monnaies possédées
 م = متوسط سرعة تداول الوحدة النقدية .

ك = كمية جميع المبادلات من السلع والخدمات والأوراق المالية كالأسهم والسندات وغيرها .

م = المستوى العام للأسعار ، أو متوسط أسعار السلع والخدمات التي يتم التعامل بها بالنقود .

وتؤكد هذه المعادلة ، وجود علاقة مباشرة وطرديّة و تناسبية ، بين كمية النقود المعروضة من ناحية ، والمستوى العام للأسعار من ناحية أخرى . وعبارة أخرى ، تعني هذه المعادلة ، أن تغيرات المستوى العام للأسعار ، يمكن أن تحدث بناءً على تغير أي متغير من المتغيرات الثلاث الواردة في هذه المعادلة ، أو جميع المتغيرات في آن معاً .

كما أن هذه المعادلة لا تشير إلى العوامل التي يعتمد عليها كل متغير من تلك المتغيرات المذكورة . ولهذا يتوجب توضيح المتغيرات الواردة في معادلة التبادل ، والعوامل التي يتوقف عليها كل متغير وفقاً لما يلي :

(1) H.guitton et G. bramoullé, 1987, la monnaie , op ., cit., p.338 et 339 .

ويعتبر كانتيلون Cantillon، أول من أشار إلى التمييز بين سرعة تداول النقود ، وسرعة تداول الائتمان ، بالإضافة إلى استخدامه لفكرة التغيرات والتبدلات في السرعة ، ممهداً لفكرة التسارع ، وهي الأساس لفكرة فيشر ، و يلاحظ من الترجمة أن فيشر يستخدم تعبير النقود المملوكة بدلاً من المتداولة أو المعروضة.

١- كمية النقود (ن) :

يُقصد بكمية النقود ، مجموع النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي ، في الاقتصاد القومي ، خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى نقود الودائع الجارية . وبهذا فإن عرض النقود في فترة معينة (يوم أو شهر أو أسبوع أو ستة) ، سنحصل عليه من خلال ضرب كمية النقود المتداولة في متوسط عدد مرات تداولها من يد ليد أخرى ، خلال تلك الفترة ^(١) . وتتكون هذه الكمية من النقود الورقية القانونية ، والنقود الخطية (الكتابية) ، والنقود المساعدة وأشياء النقود . وفي تعريف آخر : " تتألف الكتلة النقدية من مجمل وسائل الدفع ، أي مجمل الأصول المالية المقبولة في كل زمان ومكان من قبل المجتمع لتسييد الذمم الناتجة عن التبادل " ^(٢) .

وينبغي الإشارة إلى وجود علاقة ثابتة بين الكتلة النقدية ، والناتج القومي الإجمالي . لأن النقود كوسيلة للتبادل أو الدفع المؤجل تستخدم بوتيرة واحدة على المدى القصير ، نظراً لثبات العادات وطرق المدفوعات . ويقوم المستوى العام للأسعار بتكييف الناتج القومي الكلي مع كمية النقود .

وتعود للمصرف المركزي سلطة إصدار النقود الورقية القانونية *billets* *les de banques* ، فهو الذي يقرر أية أصول نقدية يمكن إصدارها أو تحويلها إلى نقود . وهو يتمتع بنوع من الاستقلال في تحديد السيولة ضمن أية النيات النسبية للأسعار ^(٣) . بالإضافة إلى الاهتمامات الأخرى للمصرف ، المتعلقة بمراقبة التضخم والعلاقات التجارية الدولية والمصارف التجارية .

٢- سرعة تداول النقود (س) :

هي عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد لأخرى سداداً للمعاملات المختلفة ، سواء بين الأفراد أو المشروعات ، خلال فترة زمنية محددة كالسنة مثلاً . وبالتأكيد فإن الوحدات النقدية لا تنتقل بأكملها بعدد متساوٍ من المرات خلال الفترة المقصودة . فقد تكون هناك وحدات نقدية تنتقل مرات عديدة ، ووحدات أخرى تنتقل مرة واحدة ، أو قد لا تنتقل إذا كانت مكتنزة . والأمر سيان ، سواء أكان التعامل يتعلق بالسلع والخدمات ، أو بالأصول المالية كالأسهم والسندات .

(١) د. عقيل جاسم عبد الله ، ١٩٩٧ م ، النقود والمصارف ، الطبعة الثانية ، الجامعة المفتوحة ، ليبيا ، بنغازي ، ص ٧٤ .

(2) André Chainneau, 1974, *mécaniques et politiques monétaires*, puf, paris, p.7.

(3) R. Jarrod, 1971, *la monnaie*, op., cit., p 147.

وبرأيه أن كمية النقود في السابق كانت تعتمد على تكاليف إنتاج الذهب بالدرجة الأولى ، وفي عصرنا على تصرف المصرف المركزي في علاقاته مع الجهاز المصرفي لتحديد عرض النقود وفقاً للسياسة النقدية والائتمانية المتبعة .

لقد تطورت نظرية كمية النقود ، على يد فيشر فقد صاغها بطريقة رياضية ، وأصبحت المعادلة تعرف باسمه ، أو باسم معادلة التبادل ، والتي أدخلت عليها تعديلات على يد الفرد مارشال ، وأصبحت تعرف باسم معادلة الأرصدة النقدية .

وبطبيعة الحال ، لا توجد عدادات لقياس سرعات الوحدات النقدية . ولهذا فإننا نقيسها بالاستعانة بوسائل غير مباشرة .

أما الوسائل المباشرة فإنها متوفرة في النقود الكتابية ، عبر دخول وخروج الحسابات التي تضبط وتحدد الحركة . وتعتبر من الوسائل غير المباشرة سرعة تحويل النقود إلى دخل في الفترة الزمنية المحددة كالسنة مثلا . وتدخل ثروة الفرد لتتحول إلى نفقة ، عبر استخدام الدخل القومي الإجمالي والكتلة النقدية (معادلة كامبريدج) ⁽¹⁾ .

ويشكك سامويلسون le scepticisme de samuelson في إمكانية تحديد سرعة التداول على المدى الطويل بالدقة المطلوبة ، لأن هذه السرعة تتعلق بالعادات الاجتماعية والنفسية في مجتمع ما ، وهي عادات الدفع أو الإنفاق ⁽²⁾ . فكل فرد يجري عددا من المدفوعات خلال السنة، مستخدما نقودا مادية ، أو حسابات لدى المصارف . وبهذا فإن المدفوعات تبقى ثابتة خلال الفترة القصيرة ، لصعوبة تغيير العادات ضمن هذا المدى، وبالنتيجة ، يمكن استخلاص سرعة التداول الوسطية بـ ٣ مرات في السنة تقريبا على المدى الطويل ، وهي تعتمد على عوامل موضوعية مثل حجم الدخل الحقيقي للفرد ، وأسلوب الدفع في المجتمع ، كاستلام الأجور والرواتب خلال فترة أسبوع أو شهر ، حيث كلما توافقت مواعيد استلام الدخل مع مواعيد إنفاقها ، قصرت المدة التي تكون فيها النقود عاطلة ، وكانت سرعة الدوران مرتفعة . بالإضافة إلى عادات الاستهلاك والادخار ومدى تقدم وانتشار النظام المصرفي ، والتسهيلات الممنوحة لطالبي الائتمان ⁽³⁾ .

ولكن يمكن أن تطرأ تبدلات اقتصادية في المدة القصيرة ، وتسبب تغييرا في سرعة تداول النقود ، وذلك خلال فترات الرواج والكساد ، والتي تعتبر من أهم الظواهر قصيرة الأجل . فخلال فترات الرواج والازدهار الاقتصادي ، تأخذ الأسعار في الارتفاع . الأمر الذي يدفع رجال الأعمال نحو المزيد من الاستثمارات لتحقيق المزيد من الإيرادات ، وينجم عن ذلك سرعة انتقال النقود من يد لأخرى ورافق ذلك شعور لدى المستهلكين ، بأن هناك اتجاها ، لتوجه الأسعار

(1) H.guitton et G. bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p 352 .

(2) Ibid , p 354 .

(3) Ibid , pp 354- 356 .

نحو المزيد من الارتفاع ، الأمر الذي يمكن أن يساهم أيضاً في زيادة سرعة تداول النقود ، ويكون سبباً في زيادة عرض النقود ، التي يمكن أن تخلق حالات تضخم ، تتسبب في انهيار النظام النقدي ، وبالتالي الاقتصادي . وحدث هذا الأمر في ألمانيا في الفترة التي تلت الحرب الأولى .

أما خلال فترات الركود والكساد ، فتبدأ الأسعار بالإنخفاض ، ويتوجه أرباب الأعمال إلى الحد من الإنتاج ، الذي يسبب البطالة للكثير من العمال ، ويقفل إنفاقهم ، وتتنخفض سرعة تداول النقود ، والتي يمكن أن تؤدي إلى انهيار نقدي ، وبالتالي اقتصادي . ومن الجدير بالذكر أن هذه التقلبات الدورية من مزايا النظام الرأسمالي .

٣- كمية أو حجم المبادلات الاقتصادية (ك) :

تتضمن المبادلات الاقتصادية جميع أنواع التبادل التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات داخل اقتصاد معين ، كتبادل السلع والخدمات والأصول المالية والعقارات... الخ، من خلال عمليات البيع والشراء ضمن فترة زمنية معينة ومحددة^(١).

وتستبعد من كمية المبادلات الاقتصادية تلك التي تتم عبر المقايضة والاستهلاك الذاتي أو الخدمات الذاتية ، فعملية المبادلة تتطلب استخدام النقود في إتمام الصفقة ، لأن معادلة التبادل ، ما هي إلا مواجهة تيار السلع والخدمات مع تيار الإنفاق النقدي .

بالإضافة لما سبق ، تقتضي عملية التبادل ، وجود طرفين متقابلين ، هما البائع والمشتري . وبهذا ، فلا تدخل السلع التي تنتقل بين فروع المنشأة الواحدة أو المؤسسات ذات التكامل الرأسي ، لعدم وجود طرفين متقابلين ، وعدم إدخال النقود في إتمام العملية . وكلما زادت مثل هذه الحالات ، انخفضت كمية أو حجم المبادلات الاقتصادية الداخلة في عملية التبادل ، والعكس صحيح .

أما كمية المبادلات الاقتصادية التي تتم في الاقتصاد ، فإنها تتوقف وتحدد وفق العوامل التالية :

- كمية الموارد الاقتصادية والبشرية التي يمتلكها المجتمع .
- مستوى التقدم الصناعي والفني من حيث التنظيم والإنتاج (أسلوب الفن الإنتاجي) .
- الطلب على السلع والخدمات المنتجة (مستوى تشغيل عوامل الإنتاج) .

(١) د. عقيل جاسم عبد الله ، ١٩٩٧م ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٧٧ .

ومنهم من يضيف⁽¹⁾، عدد مرات إنتاج أو طرح السلعة أو الخدمة خلال فترة معينة من الزمن ، وهو الأمر المتعلق بالطلب موضوع البند الأخير . وحجم الأوراق المالية المصدرة ، وتكرارات بيعها وشرائها خلال الفترة المعنية ، وحجم المخزون من السلع ، وأهمية المقايضة والاكتفاء الذاتي . حيث في المجتمعات الزراعية تزداد نسبة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج .

والأمر الطبيعي أن قدرة مجتمع ما على الإنتاج تتحدد بمقدار ما يمتلكه من الموارد الاقتصادية والبشرية ، حيث أصبح اقتصاد المعرفة يلعب دوراً هاماً في اقتصاديات الشعوب ، وهو أيضاً أمر متعلق بالتقدم الصناعي ، فلا تطور دون كفاءات مقنطرة على تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج ، وذلك بغض النظر عن السلع والخدمات التي يمكن استقدامها من الخارج .

إن توفر الموارد الاقتصادية ، وتقدم أسلوب الفن الإنتاجي ، لا يفيدان بشيء ، إذا لم يتوفر الطلب على السلع والخدمات المنتجة . فالإنتاج وحده لا يكفي لإتمام عملية التبادل ، وتسويق الكميات المنتجة والمعروضة ، التي تزداد خلال فترات الانتعاش والازدهار ، وتخفض خلال فترات الركود والكساد الدورية .

٤ - مستوى الأسعار (م) :

لم يتفق أنصار نظرية كمية النقود أيضاً ، على الرابطة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ، فمنهم من أشار إلى أن : " الزيادة في كمية النقود ، هي وحدها العامل المؤثر في المستوى العام للأسعار " ⁽²⁾ . ومنهم من أشار إلى أنها قوة شرائية خاصة قادرة على التكيف مع المبادلات الدولية ، وقوة شرائية عامة تتكيف مع المستوى العام للأسعار في الداخل ⁽³⁾ .

إلا أن معظم كتاب نظرية كمية النقود ، يتفقون على أنها التعبير أو المقياس النقدي للقيمة التبادلية ، فهي أداة مقايضة تجارية بمفهوم التبادل ، ومخزن للقيمة بمفهوم السيولة ، ومقياس للقيمة باعتبارها حقيقية مجردة .

فإذا كان المقصود بالقيمة ، قوتها الشرائية ، فإنها تعني كمية السلع والخدمات التي يمكن اقتناؤها عبر استخدام وحدة نقدية واحدة . كما قد يراد بقيمة النقود ، القيمة الإسمية التي منحها إياها الجهة المصدرة ، والتي هي الدولة ، باعتبارها مركز السلطة والهيمنة ، ويأتي المجتمع ليمنحها القيمة الحقيقية عبر الثقة الجماعية . والنقود باعتبارها قوة شرائية عامة ، فإنها تستعمل وسيطاً للتبادل مع

(1) د . كمال شرف ، ود . هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١٣١ .

(2) M. Jéart, 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie op .cit., p 90.

(3) H.Guittou et G. Bramoullé, 1987 , la monnaie, op., cit ., p. 633 .

جميع السلع والخدمات المعروضة في السوق ، وفق أسعار جميع هذه السلع والخدمات ، أي متوسط هذه الأسعار ، أي المستوى العام للأسعار . ولما كان مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها ، يعتمد على المستوى العام للأسعار . فإن هناك علاقة عكسية بين التبدلات الحاصلة في المستوى العام للأسعار ، وتلك الحاصلة في قيمة النقود . فإذا ما ارتفع مستوى الأسعار ، فإن وحدة النقد تبادل كمية أقل من السلع والخدمات ، عما كانت تبادله فيما سبق . أي أن قوتها الشرائية أو قيمتها قد انخفضت عما سبق . أما إذا ما انخفض مستوى الأسعار ، فإنه بإمكان وحدة النقد أن تبادل بكمية أكبر من السلع والخدمات عما سبق ، فتكون قوتها الشرائية أو قيمتها قد ارتفعت .

ويستنتج عما سبق ، وجود علاقة عكسية بين التبدلات الحاصلة في قيمة النقود ، وتلك الحاصلة بالنسبة للمستوى العام للأسعار . وهذه العلاقة ليست سببية ، لأن المستوى العام للأسعار وقيمة النقود ، مؤشران يعبران عن حقيقة واحدة تتمثل بنسبة مبادلة النقود ، بالسلع الأخرى ، والحقيقة الواحدة لا يمكن أن تكون سبباً وأثراً في وقت واحد . وبالتالي تعود التبدلات في المستوى العام للأسعار والتبدلات في قيمة النقود لعوامل أخرى ، سوف نناقشها لاحقاً . ويبقى أن نضيف إلى وجود حالة خاصة بالبلدان النامية ، عندما تستفيد من المساعدات المالية الخارجية ، حيث تصبح الدولة عارضة للسيولة من مصادر تساهم في زيادة الكتلة المتداولة ، ورفع المستوى العام للأسعار بنسبة زيادة هذه المساعدات على الأقل .

ومن المعلوم ، أن نظرية كمية النقود ، بنيت على افتراضات أقيمت عليها النظرية في تحديدها للمستوى العام للأسعار ، أو في قيمة النقود ، ونعرض فيما يلي هذه الافتراضات :

ثانياً - الافتراضات الأساسية التي بنيت عليها نظرية كمية النقود :

تشكل نظرية كمية النقود ، جزءاً من النظرية التقليدية العامة ، ويتلخص جوهر هذه النظرية في أن " كمية النقود هي العامل الفعال في تحديد المستوى العام للأسعار ، وهي السبب فيما يصيبه من تغيرات " . وتفترض مجموعة من الافتراضات والمقدمات ، هي نفسها التي تعتمد عليها النظرية الاقتصادية التقليدية ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

١- العرض يخلق الطلب المساوي له :

لا مكانة للنقود في قانون المنافذ ، فعرض وطلب السلع والخدمات متساويان عند مستوى التشغيل الكامل ، دون الاهتمام للعلاقة بين القطاعات الحقيقية والنقدية . وهذه المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي تبنى على فكرة ، أن

الدخل الذي لا ينفق في شراء السلع الاستهلاكية ، ينفق بالضرورة في شراء سلع الاستثمار ، فكل ادخار لا بد وأن يتحول إلى استثمار بالضرورة ، ولا محل للاكتناز ، لأن حركات سعر الفائدة ، إذا ما ضمنا لها حرية الحركة ، كفيلة بتحويل كل ادخار إلى استثمار .

إن التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي أمر حتمي ، وفق الحالة الساكنة (الاستاتيكية) التي تفترضها النظرية التقليدية ، فالنقود مهمتها القيام بدور الوساطة في المبادلة ، بحيث يبقى المستوى العام للأسعار ثابتاً . ما دام الطلب قائماً دائماً لمواجهة العرض ، وبالتالي فهو دالة للعرض ، فإنه هو وحده " العرض " الذي يتحكم بالحياة الاقتصادية .

٢- العرض يتجه تلقائياً نحو التشغيل الكامل :

استناداً إلى منطق التوازن المستمر في الاقتصاد القومي ، أو لتأثير النقود في هذا الاقتصاد ، فإن النظرية التقليدية تنطلق من فرضية التشغيل الكامل والمنافسة التامة . وبما أنه لا خوف من زيادة العرض ، إلى الحد الذي تتساوى فيه نفقة هذه العوامل الحدية مع إنتاجيتها الحدية ، فالأمر ينحصر في ضمان المنافسة الحرة ، كي يتمكن الإنتاج من التزايد تلقائياً .

نقد مجدّ سميت اليد الخفية التي توفّق بين مصالح الأفراد والمشروعات ، والساعين لتحقيق المزيد من المنافع والإيرادات ، ومبدأ الانصهار القائم على التكيف الألي للأسعار والكميات . ويجب أن ننتظر ظهور كينز ليدعو إلى جعل اليد الخفية يداً مرنية .

وحسب هذه النظرية ، لا خوف من البطالة ، التي تؤدي إلى تخفيض الأجور الحقيقية ، ويحقق بالتالي المزيد من الأرباح للمنظمين ، الأمر الذي يدفعهم لاستخدام المزيد من العمال ، ويرتفع العرض تلقائياً ، ويتبعه الطلب ، حتى نصل إلى التشغيل الكامل .

وهكذا ، تصل نظرية كمية النقود ، إلى افتراض ثبات حجم الإنتاج السلعي ، أي كمية المبادلات الاقتصادية ، عند مستوى التشغيل الكامل .

٣- ثبات سرعة تداول النقود :

وفقاً للنظرية التقليدية تعتبر سرعة التداول ثابتة ، بينما تنطلق نظرية كمية النقود ، وفق معادلة التبادل ، من العلاقات فيما بين متغيرات المعادلة ، من أن زيادة سرعة التداول ، تزيد كمية النقود ، وبالعكس . كما أن زيادة المستوى العام للأسعار تزيد أيضاً سرعة التداول ، وبالتالي كمية النقود ، وبالعكس . وأن زيادة المستوى العام للأسعار تخفض حجم المبادلات الاقتصادية ، وتخفض كمية النقود المتداولة ، وبالتالي تخفض سرعة التداول . ولطالما تفترض ثبات حجم المبادلات

الاقتصادية ، أو حجم الإنتاج ، وفق المنطق المعتمد على التوازن ، فإن السرعة تبقى ثابتة وفق هذا المنطق من التحليل على المدى القصير .

وفي رأيهم أن سرعة الدوران ترتبط بالكثافة السكانية وسرعة الاتصال ، ووسائل تسوية المدفوعات ، ودرجة نمو الأسواق النقدية والمالية . وكلها متغيرات ثابتة على المدى القصير . فنظرية كمية النقود ساكنة (استاتيكية) ، ولا تأخذ الزمن بالاعتبار ، والسرعة الزائدة في تداول النقود ، تعادل الزيادة في كمية النقود ، وهي الفكرة التي اعتبرت الأساس لطرح صيغة فيشر ⁽¹⁾ . إلا أن ويكسل تساءل عن الاستفادة من ثبات سرعة التداول مع ترك الشروط الأخرى على حالها ، الأمر الذي يثير الشك في النظرية ككل ⁽²⁾ .

ولحساب سرعة التداول تثار مسألة آلية حسابها ⁽³⁾ ، فهي سهلة ، كما قلنا بالنسبة للائتمان ، والصعوبة تكمن في النقود الأخرى المتداولة . ولهذا يجب حساب عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية في أول الفترة ، ومن ثم في نهاية الفترة ، وبعدها يمكن استنتاج متوسط عدد المرات خلال فترة زمنية معينة . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ، الودائع المصرفية (النقود الخطية) ، وأضفناها إلى النقود الورقية والمساعدة ، فإن معادلة التبادل ، تصبح على الشكل التالي :

$$N \times S + N_1 \times S_1 = K \times M ، \text{ حيث أن :}$$

N_1 = تمثل النقود الخطية (الكتابية) .

S_1 = تمثل سرعة تداول النقود الخطية (الكتابية) .

ووفق نظرية كمية النقود ، تتوقف كمية النقود الخطية (الكتابية) ، التي يخلقها الجهاز المصرفي ، على نسبة الاحتياطي القانوني ، بافتراض S_1 ثابتة . وهكذا فإن العامل الهام في هذه النظرية هو كمية النقود المتداولة ($N + N_1$) .

٤- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود :

لقد منح التقليديون النقود المادية أهمية خاصة *la monnaie - substance* ، يمنحها قيمة ذاتية ، مميزين بين القطاعين العيني والنقدي ، حيث أن :

١- قيمة السلع تتشكل في القطاع الحقيقي ، وتحدد بالأسعار النسبية *les prix relatifs* .

(1) H.Guitton et G. Bramoullé, 1987, *la monnaie*, op., cit., p.338et 339.

(2) M. Jéart, 1964, *les fondements actuels de la valeur de la monnaie* op .cit., p 92.

(3) H.Guitton et G. Bramoullé, 1987, *la monnaie*, op., cit., p. 350 - 352 .

- والأمر المطروح يتعلق بتحديد سرعة انتقال المعادن الثمينة أو الأوراق المصرفية .

٢ - قيمة النقود تتشكل في القطاع النقدي ، وتحدد وفق المستوى العام للأسعار . وعندما أصبحت النقود انتمانية ، ثم خطية (كتابية) ، فقدت قيمتها الذاتية ، وأصبحت قوة شرائية ، يمكن بموجبها الحصول على السلع المبتغاة . وينطلب تحديد هذه القيمة ، أو القوة الشرائية ، تكامل القطاعين الحقيقي والنقدي ، وقد تطور هذا التكامل ، وفق النظريات التالية (١) :

- قانون المنافذ (ساي) ، الذي سمح لنظرية كمية النقود ، أن تأخذ دورها ، لأنها الوحيدة القادرة على تحديد المستوى العام للأسعار .
- والراس ، عبر دراسته للتوازن الاقتصادي ، سمح بدمج النقود في النظرية الاقتصادية .
- باريتو pareto ، بنى تحليله على المنفعة U ، ونظرية الخيارات la théorie des choix . ممهداً لدمج قيمة النقود مع النظرية العامة لقيمة السلع .

وبناءً على ما سبق ، وفي ظل ثبات حجم المبادلات وسرعة الدوران ، وتوجه العرض تلقائياً نحو التشغيل الكامل ، وعدم اعتراف الفكر التقليدي بعامل النشاط الاقتصادي الحقيقي ، أو ارتفاع الأجور ، أو ارتفاع الأسعار نتيجة قوة المنافسة الشرائية ، أو كارثة طبيعية أو حرب ، وغيرها من العوامل ، وفي ظل الافتراضات الأساسية بتبعية المستوى العام للأسعار ، للتغيرات والتبدلات الحاصلة في كمية النقود ، من خلال العلاقة الطردية التي تربطهما ، فإن م " المستوى العام للأسعار " = تا " ن " . كما أن ازدياد وسائل الدفع ، سوف يدفع الأسعار نحو الارتفاع ، في وقت يكون فيه هيكل الإنتاج غير قادر على التكيف ، الأمر الذي يقود إلى دفع أسعار أعلى لكمية السلع والخدمات نفسها... الخ .

ويستنتج مما سبق ، وجود علاقة مباشرة وطرديّة وتناسبية بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار . وأن هذه الكمية من النقود هي العامل الفعال في إحداث تغييرات مماثلة في قيمة النقود وبالتالي في المستوى العام للأسعار .

ثالثاً - معادلة الأرصد النقدية (معادلة كامبريدج) (١) :

وتسمى نظرية طلب المستهلك ، وقد كتب مارشال : " إن المستهلك الذي يتمتع بدخل اسمي محدد ، يجد نفسه أمام سوق من السلع الاستهلاكية ذات الأسعار المحددة " فكيف سيقوم هذا المستهلك بتوزيع نفقاته بين مختلف السلع ؟ وانطلاقاً من مبدأ تضخيم المنفعة الكلية ، ومن مبدأ المنفعة الحدية المتناقصة ، يؤدي تحليل

(1) M. Ielart, les fondements actuels de la valeur de la monnaie op. cit., p. 43 .

(١) وتسمى بمدرسة كامبريدج ، وهي إلى جانب مدرسة لوزان ومدرسة فيينا ، انبثقت منها النظرية التقليدية الجديدة ، وقد تراس مدرسة كامبريدج الفرد مارشال ، وتعتبر معادلته صياغة جديدة لمعادلة فيشر ، دون المساس بالجوهر ، واستكمل جهوده من بعده بيجو ، وأخذ عنه كينز معادلته المعروفة باسمه في عام ١٩٢٣ م حول الإصلاح النقدي .

مارشال إلى نتيجة مفادها ، أن المنفعة الحدية للسلع المكتسبة هي نسبية قياساً لأسعارها .

لقد توصل مارشال إلى استنتاج (بعد افتراضه أن المنفعة الحدية للنقود ثابتة) ، بأن العلاقة بين المنفعة الحدية وسعر سلعة ما تبقى ثابتة ، فإذا ما انخفض السعر ، تنخفض المنفعة الحدية ، وتزداد الكمية المطلوبة .

وتوضح هذه المعادلة العلاقة بين التفضيل النقدي ، أو الأرصدة النقدية ، التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ، والدخول النقدي للأفراد . أي أن هناك نسبة من الدخل النقدي يحتفظ بها الأفراد للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية . ويشير تاريخ الوقائع النقدية ، أن هذه النسبة تزيد بمرور الزمن بزيادة الدخل . وبهذا فإن معادلة الأرصدة النقدية ، تفسر التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار ، من خلال تحليلها لجانِب الطلب على النقود . ومن هذا ، فإن الميل للاحتفاظ بأرصدة سائلة لدى الأفراد يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ، ومن ثم على حجم الدخل ، وعلى المستوى العام للأسعار بطريقة غير مباشرة . ويمكن التعبير عن معادلة الأرصدة النقدية ، اعتماداً على صيغة معادلة التبادل ، وفق الصيغة الجبرية التالية (١) :

$$ن \times س_د = ج \times م \quad (١) \text{ حيث أن :}$$

ن = كمية النقود المتداولة .

س_د = سرعة تداول النقود لأغراض الدخل (النقود الدخلية) (٢) ، أو متوسط عدد مرات استخدام النقود في شراء الناتج القومي .

ج = الدخل القومي الحقيقي ، أو إجمالي الناتج القومي .

م = المستوى العام للأسعار .

وهكذا فإن $ج \times م =$ القيمة النقدية للإنتاج القومي = الدخل النقدي = الإنفاق القومي النقدي ، أي أن :

$$ن \times س_د = د \quad (٢) \text{ ، حيث د ترمز إلى الدخل القومي النقدي .}$$

(1) J-R.Hicks, 1956, valeur et capital , traduit par : Macmillan et C. ménage , Dunod , paris , p 13.

(٢) لهيب عطا عبد الوهاب ، ١٩٩٩ ، سرعة تداول النقود ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، ص ١٩ وحسب كينز فإن سرعة التداول الدخلية مفهوم هجين خال من أي معنى ، والبديل برأيه " نظرية نقد الدخل " .

$$n = \frac{1}{s} \times d \quad (3) \text{، وقد رمز مارشال لـ} \quad \frac{1}{s}$$

بالرمز k نسبة التفضيل النقدي .

$$n : n = k \times d \quad (4) \text{ ومنه}$$

$$k = \frac{n}{d} \quad (5)$$

أي أن نسبة الرصيد النقدي = $\frac{\text{كمية النقود}}{\text{الدخل القومي النقدي}}$

وبالعودة إلى المعادلة رقم (1) ، يمكننا القول أن :

$$m = \frac{n \times s}{c} \quad (6)$$

وبالمقارنة مع معادلة فيشر ، نلاحظ أن :

- n ثابتة ، ولا تختلف عن n لدى فيشر .

- فيشر يتناول جميع المبادلات ، بما فيها أصول سابقة ، والأوراق المالية .

- مارشال يتناول الناتج القومي الحقيقي أو الدخل الحقيقي .

- فيشر يتناول المتوسط العام للأسعار لجميع المعاملات الاقتصادية الوسيطة والنهائية .

- مارشال يتناول متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط .

- s سرعة التداول الداخلية .

وحسب تحليل مارشال ، فإن أي تغيير في نسبة التفضيل ، يترتب عليه تغيير في مستوى الأسعار ، وفي حجم الدخل النقدي للمجتمع ، إذا ما بقيت كمية النقود ثابتة دون تغيير^(١) . وقد تعرضت معادلة الأرصدة النقدية لعدة انتقادات ، تركزت أهمها على ثبات الناتج القومي الحقيقي وثبات نسبة الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ، في صورة أرصدة نقدية سائلة خلال الفترة الزمنية القصيرة .

رابعاً : الانتقادات الموجهة إلى النظرية النقدية التقليدية :

لقد تعرضت هذه النظرية منذ البداية لانتقادات عديدة ، كانت السبب في تطورها واتخاذها أدوات وبراهين تجعلها تتجاوز هذه الانتقادات ، فمن معادلة التبادل التي صاغها فيشر ، إلى معادلة الأرصدة النقدية التي جاء بها مارشال ، إلى أثر الأرصدة النقدية الحقيقية لـ " بيجو"^(٢) ، بحيث يمكن إيجاز هذه الانتقادات فيما يلي :

أ- عدم صحة الفرضيات الخاصة بثبات حجم الإنتاج (حجم المبادلات) ، وسرعة تداول النقود . فافتراض ثبات حجم المبادلات وتحقيق التشغيل الكامل بصفة مستمرة وتلقائية ، دون وجود موارد اقتصادية عاطلة ، يمكن أن يساهم في زيادة حجم الإنتاج الكلي . وهذا يعني أن العرض الكلي للسلع والخدمات ثابت . حيث أثبتت الوقائع الاقتصادية للتقلبات الدورية ، التي تعرض لها النظام الرأسمالي منذ القرن التاسع عشر ، إمكانية تغيير أو تبدل حجم المبادلات بالزيادة أو بالنقصان ، تبعاً لتغير حجم الإنتاج والتشغيل ، خلال الدورة الاقتصادية . ولكن قد تلجأ الحكومات ، أو الجهاز المصرفي إلى إقراض المستثمرين ورجال الأعمال ، لدفعهم إلى إقامة مشروعات استثمارية جديدة ، تزيد الإنتاج والمبادلات . وبالتالي فإن كمية النقود المنفقة يمكن أن تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار ، ولكن ليس بالضرورة بالنسبة نفسها .

أما فيما يتعلق بسرعة تداول النقود ، فإن توقعات الأفراد يمكن أن تؤدي إلى زيادة إنفاقهم ، وبالتالي إلى زيادة سرعة تداول النقود ، مما يزيد من أثر كمية النقود على مستوى الأسعار ، والعكس صحيح .

ب- لا تأخذ النظرية بالاعتبار سعر الفائدة ، فهي تعتبر لهذا نظرية غير كاملة ، فتخفيض سعر الفائدة يمكن أن يؤدي إلى المزيد من الاقتراض ، وتشجيع

(١) د . عقيل جاسم عبد الله ، ١٩٩٧ ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٨٩ - ٩١ .

(٢) لقد حاول كل من الاقتصادي بيجو وبيانتكن ، الربط بين نظرية كمية النقود ، ونظرية التوازن الاقتصادي ، عبر أثر الأرصدة الحقيقية ، وأطلق عليه الاقتصادي هيكس اصطلاح أثر ضغط السيولة على أثر الأرصدة الحقيقية ، ولا يعمل هذا الأثر بنفس القوة تجاه ارتفاع وانخفاض الأسعار .

المشروعات وزيادة الإنتاج ، وبالتالي التغير في المستوى العام للأسعار . وارتفاع أسعار الفائدة يستخدم اليوم آلية لتوجيه الاستثمارات .

جـ - ليست معادلة التبادل نظرية ، بل منطابقة ، توضح علاقة معينة بين المتغيرات الأربعة ن ، م ، ك ، ولهمذا يفضل البعض إطلاق تسمية معادلة التبادل عليها ، بدلاً من النظرية ، حيث أنها توحي إلى حقيقة بديهية . ولا تميز بين المتغير التابع والمتغير المستقل .

د - تفترض نظرية كمية النقود ، أن التغيرات في كمية النقود هي دائماً السبب في تغير المستوى العام للأسعار ، ولكن قد يحدث أن تزداد الأسعار لأسباب لا علاقة لكمية النقود بها . فالتوقعات في ارتفاع الأسعار في المستقبل ، تدفع إلى اقتناء المزيد من السلع ، وبالتالي الزيادة في الطلب يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، وهنا يكون ارتفاع الأسعار قد سبق الزيادة في كمية النقود . كما يمكن أن تتم الزيادة في كمية النقود ، عندما يقوم المنظمون وأرباب الأعمال بخصم الأوراق التجارية ، لدى المصارف التجارية أو المصرف المركزي ، فتزداد هكذا النقود الخطية أو الكتابية ، ومن ثم يتبعها الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

هـ - يتغير مقدار النقود الخطية أو الكتابية ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً لحالة النقود الورقية القانونية المتداولة وحجم الائتمان والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي . فإذا ما زادت كمية النقود المعروضة ، وصاحب ذلك انخفاض في كمية النقود الخطية أو الكتابية ، فإن هذا سيبتل كليباً أو جزئياً الارتفاع في مستوى الأسعار . ومن الجدير بالذكر ، أنه فيما يتعلق بالنقود الخطية أو الكتابية ، فإنها تتوقف على نسبة الاحتياطي النقدي السائل ، الذي تحتفظ به المصارف في خزائنها أو لدى المصرف المركزي . وهذا يعني أن المشرع يضع حداً لما يمكن للمصارف التجارية أن تخلقه من نقود خطية ، أو كتابية .

و - إن هناك قصوراً جوهرياً ، في تمثيل (م) للمستوى العام للأسعار ، لأن التغيرات في الأسعار ، لا تسير جنباً إلى جنب ، لارتفاع بعض الأسعار وانخفاض البعض الآخر ، حيث يمكن للانحرافات الموجبة أن تلغي السالبة . وهذا بالطبع ، يعتمد على الأهمية النسبية للسلع التي تكون الرقم القياسي . وانتقدت النظرية لإسارتها إلى أن كل زيادة في كمية النقود يمكن أن تؤدي ، عفواً ، إلى ارتفاع في مستوى الأسعار ، وهذا مخالف للواقع .

وبالرغم من الانتقادات الموجهة لنظرية كمية النقود ، في علاقتها بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار ، فإنها قد قامت بدور كبير في التاريخ النقدي ، لم تفلح في القضاء عليها هذه الانتقادات .

لقد ظهر اتجاه نقدي جديد على يد الاقتصادي فريدمان ومدرسته ، من خلال إجراءات تهدف إلى زيادة معدلات النمو وتقليل دور الحكومة ، بعكس كينز الذي نادى بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

وحسب الاقتصادي فريدمان⁽¹⁾ ، فإن السلطات النقدية يجب أن تتبنى سياسة الثبات النقدي من خلال زيادة الكتلة النقدية بمعدل ثابت ، وفق ما أسماه " التوجيه أو الإدارة التلقائية pilotage automatique .

(1) D.Flouzat ,1995 ,Économie contemporaine ,op .cit p. 335.

رابعاً - نظرية كينز في قيمة النقود والمستوى العام للأسعار :

من المعروف أن نظرية كمية النقود ، طبقت على النقود قانون قيمة الأشياء ، أي فكرة الندرة ، فكل ما هو نادر ، هو غالٍ ، والنقود لم تخرج عن هذه الفكرة ، تحت تأثير الكمية على القيمة . أي أنه عندما تزداد كمية النقود ، تُفقد قيمتها ، ونجد هنا الفكرة القديمة للعلاقات بين العرض والأسعار . فالنقود شبيهة بأية سلعة ، ولكنها تختلف من حيث أن منفعتها غير مباشرة . فهناك علاقة عكسية ، بين قيمة النقود وأسعار السلع الأخرى . وقد سادت هذه النظرية ، حتى مطلع الثلاثينات من القرن العشرين .

لم تجد هذه النظرية المبررات لدراسة مستوى الدخل القومي والتشغيل ، لافتراضها تحقيق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج ، واستحالة تحقيق العمالة بصفة

(1) J. marchal et Jaques le Caillon ,1967, la théorie des flux monétaires ,op., cit ., p289 et 290 .

مستمرة . إلا أنه مع حدوث الكساد الكبير ١٩٢٩ - ١٩٣٣ م . دعت الضرورة للاهتمام بموضوع الدخل القومي والتشغيل ، ومن ثم بالمستوى العام للأسعار ، فكانت نظرية كينز في عام ١٩٣٦ م وما أدت إليها من نتائج .

لقد انطلق كينز ، في تحديده لقيمة النقود ، من معادلتين ، تتعلق الأولى بمستوى أسعار السلع الاستهلاكية ، لأن الاستهلاك ، يمثل الجزء الأكبر من إنفاق المجتمع ، والثانية بالمستوى العام للأسعار ، منطلقاً منها لتحديد مستوى أسعار السلع الاستثمارية . وفي مجال سعيه لتوضيح شروط توازن المستوى العام للأسعار ، وتحديد أسباب تغيير التوازن عبر الزمن ، أشار إلى أن المستوى العام للأسعار محكوم بثلاثة عوامل ^(١) :

- حجم عائدات عوامل الإنتاج .
- حجم الإنتاج الجاري .
- العلاقة بين قيمة الاستثمار وحجم الادخار .

ووفقاً لهذه العوامل ، فإن كل تغيير في كمية النقود بالنسبة إلى الحاجة إليها ، يسبب سلسلة من الترتيبات ، من ضمنها التأثير على النشاط الاقتصادي والمستوى العام للأسعار . ولدى فصله بين المدخرو المستثمر ، حلل بأن المدخر يمكن أن يعطي لمدخراته شكلين : يتمثل الأول في شكل نقدي من رصيد من الأوراق أو الودائع تحسب الطلب ، وشكل آخر مالي ممثل بالقروض لأفراد راغبين في استثمارها . كما أظهر المنفعة الخاصة للنقود ^(٢) . مبدئياً عدم اهتمامه بالمستوى المتوسط للأسعار . فحسبه ، أن كل زيادة في الطلب الكلي تتطلب زيادة قوة العمل وزيادة الإنتاج ، لأن الأسعار لا ترتفع إلا في حالة التشغيل الكامل . ولطالما نحن دون مستوى التشغيل الكامل ، فإن الأسعار ستبقى ثابتة ، وكل تغيير في الطلب سوف ينعكس على كمية المنتجات .

وبعد ظهور نظرية كينز ، أصبحت فكرة الدخل الكلي أساسية ، وأصبح تفسير تحديد مستوى هذا الدخل إحدى الأعمال الرئيسية للاقتصاديين . وضمن هذا الإطار وسع الاقتصاديون فكرة السببية النقدية التي تعود بجذورها إلى نظرية كمية النقود ، فكمية النقود تفسر مستوى الدخل الاسمي والمستوى العام للأسعار .

(1) Ibid ., p .302 .

(2) H.guitton et G. bramoullé, 1987 . la monnaie, op., cit ., p.382.

- ويعود لكينز ، عبر تحليله لدافعي الاحتياط والمضاربة ، استخدام تعبير الطلب على الأرصدة النقدية العاطلة ، موضحاً أنه ، ليس بالضرورة أن تستثمر جميع المدخرات ، فقسم منها يكتنز . وهذا ما يجعل الاستثمار معادلاً للادخار ، وأن ارتفاع سعر الفائدة يقلل الاقتنار ، وهكذا فإن الطلب على النقود يتأثر بمستوى الدخل وسعر الفائدة .

وقد حاول الربط بين القوى التي تحدد ثمن السلعة أو الخدمة ، وتلك التي تحدد قيمة النقود والمستوى العام للأسعار ، وأصبح التحليل الحديث للعمليات التي تحدث في قيمة النقود والمستوى العام للأسعار ، يستند إلى مفاهيم مماثلة ، لتلك التي يستند إليها في تفسير تغير ثمن السلعة أو الخدمة . وهكذا أعطي المجال لأثر الطلب الفعلي وتغيراته في الناتج والتشغيل .

ولتوضيح هذه الفكرة ، قام بتقديم نموذج مبسط يقوم على عدد من الافتراضات غير الواقعية ، يدرس من خلاله أثر كمية النقود في المستوى العام للأسعار ، ومنها ينتقل إلى نموذج واقعي ، لبيان كيفية تغير المستوى العام للأسعار ، وقيمة النقود في الحياة الواقعية وفق افتراضاته المبسطة .

١- افتراضات النموذج المبسط :

- أن الطلب الفعلي يتغير بالنسبة نفسها ، التي تتغير بها كمية النقود .
- أن جميع عناصر الإنتاج متجانسة ، ويمكن أن نحل محل بعضها الآخر في إنتاج السلع إحصائياً تماماً .
- أن يكون هناك تماثل ما بين وحدات عوامل الإنتاج ، وأن تتغير مكافآت عوامل الإنتاج بنسبة واحدة ، أي إذا ازداد الأجر بنسبة ١٠% ، تزداد أسعار مكافآت عوامل الإنتاج الأخرى بالنسبة نفسها ١٠% .
- أن تبقى أسعار مكافآت عوامل الإنتاج ، وخاصة أجور اليد العاملة ، ثابتة دون تغيير ، مادام هناك وحدات عاطلة ، أي ثبات أسعار مكافآت عوامل الإنتاج إلى أن يتحقق التشغيل الكامل .
- وإذا كان الأمر هكذا ، فما هو أثر الزيادة في كمية النقود في كل من حجم التشغيل والإنتاج القومي من جهة ، وفي المستوى العام للأسعار من جهة أخرى . وذلك عبر مرحلتين من التشغيل :
- مرحلة التشغيل دون الكامل :

وتتميز هذه المرحلة ، بوجود عناصر إنتاج معطلة ، فإذا ما زادت كمية النقود بنسبة معينة ، فإنها تؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي بالنسبة نفسها ، مما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج والتشغيل بالنسبة نفسها دون أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، وذلك بسبب وجود عدد من عناصر الإنتاج معطلة وغير مستغلة في عملية الإنتاج وجاهزة للمساهمة ، إذا ما حدثت زيادة في الطلب على الإنتاج . ويرافق زيادة كمية النقود انخفاض في سعر الفائدة ، مما يشجع الطلب على الاستثمار ، ويؤدي إلى زيادة الطلب الكلي . ولما كانت مرونة العرض كاملة ، ويستجيب للطلب الفعلي بالزيادة نفسها ، فإن زيادة الطلب الفعلي تنعكس إيجابياً

على زيادة حجم الناتج والتشغيل ، ولا تؤثر في التكاليف الحدية ، أي لا تؤثر في مستوى الأسعار السائدة ، فيبقى هذا المستوى ثابتا على حاله دون تغيير ، وبالتالي ينحصر أثر زيادة كمية النقود في زيادة الناتج والتشغيل .

• مرحلة التشغيل الكامل :

إن زيادة كمية النقود في هذه المرحلة ، ولو أنها تؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي بالنسبة نفسها ، لن تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل والناتج القومي على المدى القصير . كما أن الزيادة في كمية النقود ، تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ، مما يترتب عليه ارتفاع الطلب على الاستثمار ، وبالتالي زيادة الطلب الفعلي . الأمر الذي يدفع المنتجين إلى التنافس للحصول على عناصر الإنتاج ، وخاصة اليد العاملة ، مما يؤدي إلى ارتفاع مكافآت عناصر الإنتاج ، دون أن يرافق ذلك زيادة في حجم الإنتاج ، مما يسبب ارتفاعا في مستوى الأسعار ، حيث لا يمكن مواجهة الزيادة في الطلب بزيادة حجم التشغيل والناتج الحقيقي ، فتزداد الأسعار ، وتنعكس الزيادة في الطلب الفعلي انعكاسا تاما على مستوى الأسعار ، الذي يرتفع بنسبة زيادة الطلب عليها ، ويبقى حجم التشغيل والإنتاج ثابتا .

ونستنتج مما سبق ، أنه مادامت هناك بطالة وموارد اقتصادية عاطلة ، فإن حقن الاقتصاد بكمية من النقود ، يؤدي إلى زيادة حجم التشغيل والناتج بالنسبة نفسها . أما عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل ، فإن مستوى الأسعار الفعلية ، هو الذي يتغير ، وأن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة نفسها .

٢- النموذج الواقعي :

وهذا النموذج يقصد به التخلي عن الافتراضات السابقة ، ضمن التحليل الوارد في البنود التالية :

• ليس هناك تناسب حتمي ، بين تغير كمية النقود ، وتغير حجم الطلب الفعلي أو الإنفاق الكلي ، فليس هناك علاقة طردية مباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار .

• ليست عناصر الإنتاج متجانسة ، ولا تحل محل بعضها إحصائيا تماما . وهنا يبدأ دور قانون الغلة المتناقصة ، مع زيادة حجم الإنتاج في الأجل القصير . وهذا من شأنه أن يزيد النفقة الحدية والنفقة المتوسطة . حيث يترافق مع زيادة حجم التشغيل والناتج ، زيادة في تكاليف الإنتاج ، تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار .

• لا تصل جميع عناصر الإنتاج إلى مستوى التشغيل الكامل في وقت واحد ، نظرا لعدم قابلية الإحلال التام بين عناصر الإنتاج . فقد تصل بعض عناصر

الإنتاج إلى مرحلة التشغيل الكامل كالعامل الفني والمتخصص أو بعض المواد الأولية . في الوقت الذي لا تزال هناك بعض الموارد الاقتصادية الأخرى ، لم تبلغ مستوى التشغيل الكامل بعد .

ومع استمرار الزيادة في حجم التشغيل والناتج ، تظهر ندرة بعض عوامل الإنتاج ، إلى جانب وجود كمية كبيرة من عوامل الإنتاج الأخرى ، مما تسبب ظهور اختناقات في بعض النشاطات الاقتصادية ، التي تدخل في إنتاجها تلك العوامل الإنتاجية التي أصبحت نادرة نسبياً . ويؤدي هذا إلى انخفاض مرونة عرض منتجاتها ، مقارنة بالمنتجات الأخرى . لذلك فإن زيادة الطلب الفعلي سوف تؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعار هذه المنتجات ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج النادرة التي تدخل في إنتاجها . في الوقت الذي تؤدي فيه زيادة الطلب الفعلي إلى زيادة بسيطة في أسعار المنتجات الأخرى في مرحلة ما قبل الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل بوقت كاف .

• ليس هناك تماثل تام في عوامل الإنتاج . أي مع تزايد حجم الناتج والتشغيل ، سوف يلجأ المنتجون إلى تشغيل وحدات جديدة من العمل ورأس المال أقل كفاءة وإنتاجية من الوحدات الأكثر إنتاجية . وينتج عن ذلك عدم التماثل في عوامل الإنتاج ، ألا تتغير مكافآت عوامل الإنتاج بنسبة واحدة ، تماثل نسبة تغير أجر العامل ، فهناك من المكافآت ما يتغير بنسبة أكبر أو أصغر من نسبة تغير أجر العامل ، مع زيادة حجم التشغيل والناتج القومي .

• لن تظل أجور العمال ثابتة ، بل تميل إلى الارتفاع قبل تحقيق التشغيل الكامل ، حتى مع وجود بعض العمال ، في حالة بطالة . فمع تزايد حجم التشغيل والناتج يتزايد الطلب على العمال ، ويشعرون بقوتهم ، وخاصة إذا كانوا منظمين ضمن نقابات عمالية قوية . حيث يحصل العمال على بعض الزيادة في الأجور ، طالما يشعر هؤلاء أن الطلب الفعلي على منتجاتهم يتزايد ، مما يجعلهم يطالبون بزيادة أكبر في الأسعار وبالتالي تزداد أرباحهم . وهذا يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل . وتسبب زيادة الأجور زيادة في تكاليف الإنتاج ، وارتفاع الأسعار قبل تحقيق التشغيل الكامل في البلدان الصناعية المتقدمة .

وهكذا فإن النموذج الواقعي يبدي تناقضاً متزايداً في مرونة العرض ، كلما اقترب حجم التشغيل والناتج من مستوى التشغيل الكامل . ويعود هذا النقص المتزايد في مرونة العرض ، إلى عدم ثبات تكاليف الإنتاج مع تغيير حجم الناتج ، بل زيادة التكلفة ، وعدم ثبات أسعار المنتجات ، مع استمرار الزيادة في حجم الناتج والتشغيل . ولذلك يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة

الطلب الكلي ، قبل الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل . وتنعكس الزيادة في الطلب الفعلي على حجم التشغيل والناتج ، وعلى المستوى العام للأسعار .

كما أنه ، إذا ما زادت كمية النقود ، فإن سعر الفائدة ينخفض ، فيزداد الطلب على الاستثمار ، ويزداد الطلب الفعلي بنسبة ما غير محددة أو معينة ، ويزداد حجم التشغيل والناتج ، بنسبة الطلب الفعلي نفسها . وفي المحصلة ، لا بد من أن تؤدي الزيادة في الطلب الفعلي إلى بعض الارتفاع في الأسعار .

من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار أيضاً ، في هذه المرحلة ، تكون بعض الصناعات التي قد وصلت إلى مرحلة التشغيل الكامل لجميع عناصرها ، قبل أن يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل . وبدا يصبح عرض السلع في هذه الصناعات عديم المرونة ، تجاه التغيرات التي تحدث في كمية النقود والطلب الفعلي ، لذلك سوف ترتفع أسعارها ، ويطلق كينز على هذه الصناعات ، التي تسبب الاختناقات اسم " عنق الزجاجة le goulot d'étranglement"⁽¹⁾ . حيث ينصرف أثر التغيرات في الطلب الفعلي إلى الأسعار ، ثم إلى التشغيل لاحقاً ، مشكلة حالة من التضخم .

إن الزيادة في الطلب الفعلي يتعاظم تأثيرها على مستوى الأسعار ، لدى وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل . ومن الممكن أن يترافق التشغيل الكامل بزيادة أوقات العمل .

إن آثار الزيادة في الطلب الفعلي ، قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل تنقسم بين الزيادة في التشغيل كامتصاص جزء من البطالة ، والزيادة في الإنتاج (بغرض ثبات نفقات الإنتاج) ، وارتفاع في الأسعار بشكل تصاعدي مع ارتفاع حجم التشغيل .

نخلص مما تقدم ، إلى أن المستوى العام للأسعار يتوقف على الطلب الفعلي ، ومستوى التشغيل الكامل ، ووحدة النفقة . وأن تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار ، ليس مباشراً ، بل عبر التأثير على الطلب الفعلي . كما أنه ليس أثراً تناسيبياً ، فهو يتوقف على مدى تأثير التغيير في كمية النقود على الطلب الفعلي ، ومن ثم مدى تأثير هذا الطلب الفعلي على مستوى التشغيل والناتج ووحدة النفقة .

(1) R. Barre, 1970, *Économie politique*, op ., cit., p. 528 .

- برأي السيد بار ، تعقياً على آراء كينز ، أن التوترات المحلية للأسعار تظهر قبل الاستخدام الكامل ، ثم تبدأ عمليات عنق الزجاجة بالظهور شيئاً فشيئاً مع زيادة الإنتاج ، والتي يمكن أن تكون كمية ، مثل عدم كفاية اليد العاملة ، الراسمال الفني . أو نوعية كالنقص في العناصر الفنية ، أو وقتية أو دائمة ، حسبما تقتضيها الحلول المقترحة ، التي قد تكون قصيرة الأجل ، أو تتطلب تغيرات في البنية الاقتصادية .

وعلى مستوى الاقتصاد القومي ، لا تكون المعالجة مباغتة وفجائية ، بل عبر التدرج في معالجة الأوضاع . وكلما اقتربنا من الاستخدام الكامل ، كان تأثير الزيادة في الطلب الفعلي على حجم التشغيل والنتائج أقل من التأثير على الأسعار .

أما ما يخص حالة تخفيض الطلب الفعلي وأثره على مستوى الاستخدام أو التشغيل والإنتاج والأسعار ، فإن الأمر يتم بصعوبة أكبر ، لوجود عدد من العوامل تقاوم انخفاض الأسعار ، وأهمها :

- وصول الشركات الصناعية الكبرى إلى مستوى عالٍ من الاحتكار والقوة والمناخ الاقتصادية ، يجعلها مؤهلة لتحديد وفرض الأسعار التي تراها مناسبة ، ومقاومة تخفيض هذه الأسعار .
- التزام معظم البلدان الصناعية بدعم أسعار السلع الزراعية ، عبر البرامج والسياسات التي تقاوم انخفاض أسعار هذه السلع .
- وجود نقابات واتحادات عمالية قوية و متماسكة في البلدان الصناعية المتقدمة ، تقاوم انخفاض أجور اليد العاملة .

لقد أثبتت الوقائع الاقتصادية التاريخية ، أنه في حالة الكساد أو حالة الركود والكساد معاً ، ينخفض الطلب الفعلي ، مؤدياً إلى انخفاض حجم الاستخدام وبالتالي الناتج ، ومن ثم الأسعار بهدوء . وعندما يزداد الطلب الفعلي مجدداً ، ترتفع الأسعار من جديد ، إلى مستوى أعلى مما كان سابقاً . إن نظرية كينز ، تحليل واقعي وانعكاس لحالة الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 م . إلا أنها اعتبرت بمثابة ثورة داخل الفكر الاقتصادي التقليدي . وسنرى ذلك ، عبر قيامه بصياغة خاصة للنظرية النقدية ، وفق البحث التالي :

خامساً - الصياغة الكينزية لنظرية كمية النقود ⁽¹⁾ :

la formulation Keynésienne de la théorie quantitative :

قبل ظهور النظرية العامة عام 1936 م ، أبدى كينز إعجاباً بنظرية كمية النقود عبر دراسة نشرها حول مؤلف فيشر ، معبراً عنها بوسيلة مختلفة عنه ، مستخدماً معادلة كامبريدج ، ومستوى الأسعار p ، وتكاليف الحياة ، بالاعتماد على ما يلي :

- الطلب على الأرصد من قبل الجمهور ، مميّزاً بين النقود الورقية القانونية K ، والنقود الكتابية K' مقاسة بوحدات استهلاكية $\text{unité de consommation}$.
- حجم النقود الورقية والكتابية n .

(1) Ibid , pp. 525 – 528 .

- نسبة الاحتياطي في مصارف الإيداع r .

وهكذا ، تصبح معادلة التبادل لكامبريدج ، كما يلي :

$$N = P (K + rK')$$

وقد استبدل كينز ، المستوى العام للصفقات ، بالمستوى العام للمسلع الاستهلاكية ، بعد الإشارة إلى العوامل التي تفسر تكوين الأرصدة من قبل الأفراد . ففي عام ١٩٢٣ م ، اعترف كينز بأن التغيرات في الأسعار ، يمكن أن تسبب تغيرات في مستوى الإنتاج والاستخدام . ويعتبر تحليله قائما ضمن حالة الإنتاج الثابت . إلا أنه مهما كان التعبير المستخدم ، فإن نظرية كمية النقود تخضع للتسلسل التالي :

• زيادة الكتلة النقدية .

• زيادة النفقات النقدية الناجمة عن تضخم الأرصدة ، وزيادة أرصدة الائتمان المصرفي ، وانخفاض أسعار الفائدة في السوق إلى ما دون سعر الفائدة الطبيعي (وفقا للمعنى المقصود لدى فيكسل) .

• ارتفاع الأسعار .

• ارتفاع الدخل مع انخفاض سعر الفائدة يسبب توسعا في الإنتاج .

وفي النظرية العامة ، أكمل كينز دراسات هامة حول النقود والاسعار ، بإدخالهما ضمن تحليل تغير مستوى الدخل الكلي والاستخدام . فالمستوى العام للأسعار p محدد بالعلاقة المعبرة عنها بالنفقات النقدية $les\ dépenses\ en\ monnaies$ ، وحجم السلع والخدمات المنتجة O ، بحيث تصبح العلاقة :

$$p = \frac{y}{O}$$

وبعد الأخذ بعين الاعتبار ، العوامل التي تحدد y و O ، كتب كينز : طالما هناك بطالة ، فإن الاستخدام يتغير بالتناسب مع كمية النقود ، وعندما يتحقق الاستخدام الكامل فإن الأسعار تتغير بالتناسب مع كمية النقود .

فالصياغة الكينزية لنظرية كمية النقود ، من أجل تفسير أثر النقود في الأسعار ، تستعين بسلسلة من العوامل ، اعتبرت مهمة لتاريخه : الطلب الفعال ومرونة عرض السلع والخدمات ، ومستوى الاستخدام الفعلي في الاقتصاد . وبهذا أمكنه مواجهة حالات مختلفة يمكن حصرها فيما يلي :

• في حال الاستخدام دون الكامل ، أو وجود بطالة في الاقتصاد :

تؤدي زيادة كمية النقود إلى رفع الطلب الفعال ، الذي ينبع أهميته من تخصيص النقود الإضافية ، للأغراض التالية :

- إذا استخدمت في تمويل النفقات الجارية الإنتاجية أو الاستهلاكية ، سوف يرتفع الطلب الفعال .

- إذا استخدمت كأرصدة للمضاربة ، فسوف يعتمد الطلب الفعال على تفضيل السيولة ، والكفاية الحدية للأسمال والميل الحدي للاستهلاك .

- إن زيادة الطلب الفعال ، سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستخدام دون التسبب في ارتفاع الأسعار ، فيما إذا كانت عوامل الإنتاج متجانسة ، وقابلة للتجزئة تماما .

• في حالة الاستخدام الكامل :

وهنا تستخدم جميع عوامل الإنتاج ، ويصبح عرضها غير مرن . وفي هذه الحالة ، لا يمكن زيادة الإنتاج *n'est plus extensible* ، فارتفاع الطلب الفعال نتيجة زيادة كمية النقود ، يمكن أن يسبب ارتفاعا عاما في الأسعار ، فهناك حسب كينز حالة تضخم حقيقية .

• لا يتم التطور الاقتصادي بشكل متجانس ، بالانتقال من حالة الاستخدام غير الكامل إلى حالة الاستخدام الكامل ، حيث يجب التخلي عن بعض الافتراضات ، بحيث أنه يمكننا أن نسجل ارتفاعات في الأسعار موازية لزيادة الإنتاج قبل الوصول إلى حالة الاستخدام الكامل . ومن التحليل السابق يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

١- إن التغييرات في الطلب الفعال لا تتناسب تماما مع التغييرات في كمية النقود .

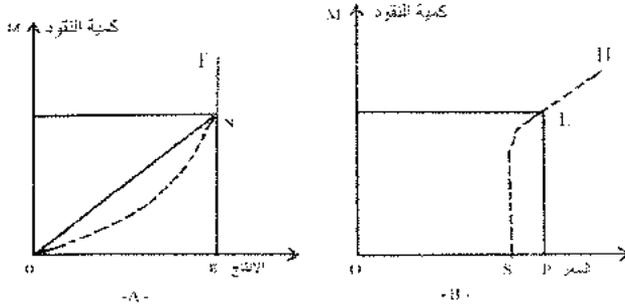
٢- لما كانت عوامل الإنتاج غير متجانسة ، فكل زيادة في الإنتاج سوف تتضمن بشكل عام إيرادات متناقصة ، بحيث يمكننا القول أن التكاليف ، وبالتالي الأسعار ترتفع قبل الوصول إلى الاستخدام الكامل .

٣- ترتفع الأجور الاسمية تحت ضغط النقابات ، قبل الوصول إلى الاستخدام الكامل .

٤- ظهور ظاهرة عنق الزجاجة .

٥- لا توجد نقطة استخدام كامل *un point de plein emploi* ، بل ، منطقة جزئية ذات استخدام كامل . فالتعريف النظري الذي يتمتع بموجبه الاستخدام الكامل بمرونة تساوي الصفر ، لعرض الإنتاج الكلي غير المتجانس أو المتوافق مع الاقتصاد الحقيقي ، بحيث أن عاملي العمل ورأس المال ، لا يمكن تجزئتهما إلى مالا نهاية ، لأن سيولتهما غير تامة ، ولا يمكن مزجهما أو تركيبهما بأية نسب .

حيث يستنتج ، بأن هناك أشكالاً جامدة وأخرى مرنة للنظرية الكينزية . والشكل البياني رقم (١١) يوضح الأمر وفقاً لما يلي :



الشكل البياني رقم (١١)
أثر كمية النقود على الإنتاج والأسعار

شكل البياني A تتناسب زيادة الإنتاج ، مع زيادة النقود ، في الوصول إلى الاستخدام الكامل في النقطة E ، حيث يصبح العرض غير مرن وفق الجزء المستقيم NF. فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التعقيدات المشار إليها من قبل كينز ، فالإنتاج ممثل بالمنحنى ONF ، حيث النسبة ON منقطة .

• أما على الشكل B فيتمثل تطور الأسعار بـ PLH ، فإذا ما قبلنا أن الأسعار لا تتغير طالما أن الكتلة النقدية أقل من OM ، وأنها سوف ترتفع بعد ذلك . وإذا ما أدخلنا بعض المرونة ، فإن تطور الأسعار يتمثل بالمنحنى SLH ، حيث النسبة SL منقطة ، فارتفاع الأسعار يظهر قبل الاستخدام الكامل .

لقد تمكن كينز من إدخال نظرية كمية النقود ضمن النظرية العامة للدخل الكلي ، مفسرة بمصطلحات ومعايير اقتصادية كلية Macro- économique ، وتكيفت عبر الزمن لتأخذ بعين الاعتبار النفقة الكلية والإنتاج الكلي ، حيث أن حالات التضخم التي ظهرت بعد الحرب الثانية ، أشارت إلى أهمية العلاقات بين التدفق النقدي والتدفق العيني .

سادساً - تقدير نظرية كينز I' appréciation de la théorie Keynésienne

أن مستوى النشاط الاقتصادي يتطور أو يتغير عبر الزمن ، فعندما ندرس الإنتاج الزراعي أو الصناعي وتطور الأسعار والاستخدام والدخل القومي ونفقات الاستهلاك والاستثمار ، نكتشف أن الكميات المادية أو القيمة تتغير بالارتفاع أو الانخفاض عبر الزمن . لقد حلل كينز مقارناً بين ثلاثة نماذج من التقلبات والحركات الدورية التي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي⁽¹⁾ :

1- حركات الكساد التي تظهر في مراحل اضطراب النشاط الاقتصادي ، غير مكثفة ولفترات قصيرة ، كما حدث في الولايات المتحدة خلال ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ م .

2- Stop-go ، يتميز بنمو بطئ يتبعه كساد ، كما ظهر في بريطانيا ، بين الحربين العالميتين .

3- مراحل مدوية من النمو ، تتبعها انخفاض قوي في النشاط الاقتصادي دون أن يصل إلى التوقف ، كما حدث في فرنسا بعد الحرب الأولى مباشرة ، وخلال السنوات ١٩٥٣-١٩٥٤ و ١٩٥٨-١٩٥٩ و ١٩٦٤-١٩٦٥ م .

وسوف نقدر أو نقيم فيما يلي أهم ما ساهمت به نظرية كينز في مجال التحليل الاقتصادي . كما سندرس الانتقادات التي وجهت إليها :

أ- إيجابيات نظرية كينز :

- 1- أوضح كينز إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل ، الذي اعتبره حالة مثالية استثنائية ، بينما الحالة الطبيعية والعادية هو أن يتحقق التوازن عند مستوى أقل من الاستخدام أو التشغيل الكامل في الاقتصاد الرأسمالي .
- 2- بعكس التقليديين ، اعتبر كينز إن الطلب الفعلي هو المتغير الأساسي المستقل ، الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار . والتغيرات في الطلب الفعلي على جانب كبير من الأهمية . فالتوازن يمكن أن يتم عند مستوى التشغيل الكامل أو دونه ، كما قد ينخفض الطلب الفعلي ، مما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاج ، ونقص التشغيل عن الاستخدام الكامل .

كما قد يزداد الطلب الفعلي بعد مستوى التشغيل الكامل ، وتنعكس الزيادة في ارتفاعات متتالية للأسعار ، وظهور الفجوة التضخمية . وهنا يتفق كينز مع التقليديين (1) .

٣- أصبح للنقود دور هام في تحديد مستوى الدخل القومي والتشغيل من خلال تأثيرها على

سعر الفائدة . حيث استطاع الربط بين النظرية النقدية ونظرية التشغيل والدخل ، وأصبحت دراسة تقلبات المستوى العام للأسعار وقيمة النقود ومستوى الدخل والتشغيل مترابطة .

٤- ربط بين المستوى العام للأسعار والقيمة ، سواء في تفسيره لقيمة السلع والخدمات أو في تفسيره للمستوى العام للأسعار .

٥- أن الوحدات الاقتصادية المدخرة ، هي غير الوحدات المستثمرة ، وبالتالي فإن دوافع الادخار ، تختلف عن دوافع الاستثمار ، ولم يعد سعر الفائدة هو الأساس الذي تعتمد عليه الوحدات الاقتصادية الاستثمارية في اتخاذ قرار الاستثمار ، فأدخل معدل الربح المتوقع ، وهو الكفاية الحدية لرأس المال ، ومن ثم فإن قرارات الاستثمار تتعرض إلى تقلبات سنوية . وبهذا تعتبر تقلبات الدخل والإنتاج والتشغيل من خصائص النظام الرأسمالي ، الأمر الذي أظهر أهمية مضاعف الاستثمار الذي جاء به .

٦- أن دالة الطلب على النقود ، هي دالة في سعر الفائدة إلى جانب الدخل . وأن هناك حداً أدنى للسعر لا يمكن تجاوزه إلى أدنى منه . وعند هذا المستوى يصبح الطلب لا نهائي المرونة ، مطلقاً عليه تعبير مصيدة السيولة ، *le piège de la liquidité* .

٧- التمييز بين حالتَي الاستخدام دون الكامل والاستخدام الكامل ، فلدى وجود موارد اقتصادية عاطلة ، وأرادت الدولة استثمارها ، فإنها تزيد كمية النقود ، فيرتفع التشغيل والإنتاج . ولهذا يعتبر تحفيز الطلب الفعلي من أدوات السياسة النقدية وفقاً لكينز .

٨- شكلت نظرية كينز البناء النظري لتكوين الدخل الكلي ، والاستخدام هو المركب الأساسي للطلب الكلي .

٩- تساوي الأجر والإنتاجية الحدية للعمل ، بمعنى أن طلب المنظمين على العمال يتحدد عند تساوي الأجر والإنتاجية الحدية للعمل .

(1) MichéI Ielart , les fondements actuels de la valeur de la monnaie , op ., cit ., p 89.

١٠- أن التغيرات في معدلات الادخار ، يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة ، حتى ولو لم تكن التغيرات في سعر الفائدة تخص الادخار .

١١- أدخل كينز نظرية الخيارات في تحليل الطلب على النقود ، عبر تفسير الطلب على الأرصد العاطلة بالموازنة بين الأصول النقدية والأصول المالية ، وقد تحول هذا الأمر ، حتى غدا نظرية لإدارة المحفظة^(١) - la gestion de porte .
feuille

ب - الانتقادات الموجهة لنظرية كينز :

لقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات عديدة يمكن حصر أهمها ، فيما يلي :

١- لقد اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية ، يتحدد بنقطة التقاء منحني عرض النقود ، مع منحني الطلب بدافع السيولة . مع عدم الإشارة إلى التغيرات في مستوى الدخل ، التي يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة . كما أنه من الصعوبة تحديد الطلب على النقود بدافع السيولة ، دون معرفة مستوى الدخل الذي يؤثر بدوره في الطلب على النقود ، بدافع المعاملات والاحتياط وفقاً لما أوردهما كينز .

٢- اعتقد كينز أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط ، يتمثل في الطلب على النقود ، بدافع تفضيل السيولة ، تاركاً عوامل أخرى لا تقل أهمية كالدخل مثلاً .

٣- اكتفى بتوضيح العوامل التي تحدد سعر الفائدة في الأجل القصير ، تاركاً الأجل الطويل . وفي هذا استبعاد لعنصر الزمن وأثره في تحديد سعر الفائدة في الأسواق المالية والنقدية والائتمانية . ولهذا ، فإنها تعتبر نظرية سكونية (استاتيكية) ، وليست نظرية حركية .

لقد تناول كينز العلاقة بين الدخل والاستهلاك ، خلال مدة معينة من الزمن ، دون الاهتمام بتغيير النمط الاستهلاكي مع مرور الزمن ، نتيجة التقدم التقني ، وازدياد التنوع في السلع والخدمات وتعددتها ، والسعي لدى الأفراد في تحسين مستوى معيشتهم ، فالنماذج الجديدة من السلع والخدمات التي ظهرت وتظهر في البلدان الصناعية المتقدمة ، أصبحت متاحة أمام المستهلكين في البلدان النامية ، نتيجة تطور وسائل الاتصال والمواصلات وحملات الدعاية والإعلان والترغيب في زيادة الاستهلاك . وكل هذا أدى ويؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ، وتغيير نمط الاستهلاك ، وهو ما يعرف بأثر المحاكاة والتقليد .

٤- لم يقدم تحليلاً قطاعياً ، كقطاع الصناعة ، أو قطاع التجارة ، أو قطاع المستثمرين الزراعيين ... الخ .

(1) H.guitton et G. bramoullé,1987 ,la monnaie, op., cit. p.383.

٥- وفقاً لأطروحة أو هلين la thèse d'ohlin ، هناك أمور هامة جداً لم يتناولها كينز ، مثل مبالغ التحويلات إلى الخارج بالقياس إلى مقدرة البلد ، ومرونة الطلب على المنتجات المصدرة من قبل البلدان المقترضة ، ودراسة البنى والتركيبات الاقتصادية للبلدان المقترضة والمقترضة^(١) .

٦- أن النظرية النقدية لكينز هي جزئية ، كما هو حال نظرية الفائدة . وتطلب منا البحث عن نظرية عامة لسعر الفائدة ، تأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر الحاسمة والخاصة بتكوينها وتحديدها^(٢) .

أمام هذه الانتقادات وغيرها ، تصدى تلامذة كينز للموضوع ، عبر تلاحم جهود هيكس - هانسن ، للتعبير عن التوازن العام للأسواق ، و قدموا تفسيراً كينزياً للطلب على النقود . حيث سنعالج سريعاً الجانب النقدي من الموضوع ، عبر الفصل التالي الخاص بالتوازن الاقتصادي الكلي ، لأنه يدرس تفصيلاً وفق مقررات التحليل الاقتصادي .

(1) R. Barre, 1970, Économie politique ,op ., cit., pp . 801 et 802 .

(2) Ibid.p.202 .